## منظومة في القواعد الفقهية نظم عثمان بن سند البصري الوائلي النجدي المالكي (١٢٤٤هـ)

## [مقدمة]

اَخُمْ لَهُ اللّهِ اللهِ المُ

## [ القواعد الكلية الخمس ]

[١] فلا تُنِلْ بالشكِّ ما تُيُقِّنا ٥٠ [٢] مَشَعَةٌ تَجَلِبُ تيسيرًا لنا [٣] ولا تُنزِل لِضَرَرٍ بِضررٍ ٢٠ [٤] وحَكِّم العادَةَ بالتقَررُ [٣] ولا تُنزِل لِضَررٍ بِضررٍ بِضررٍ ٧٠ وحُدْ لأربعِين مِن قواعِدِ [٥] إنَّ الأمُورَ هُنَ بالْمَقاصِدِ ٧٠ وحُدْ لأربعِين مِن قواعِدِ لَمَّا أَتَا الْأُمُورَ هُنَ بالْمَقاصِدِ ٨٠ وحُدْ لأربعِين مِن قواعِدِ لَمَّا أَتَا اللهُ عَن عَندهُ كُليَّةٌ ٨٠ بَنَوْا عليها صُورًا جُزْئيةٌ للمَّا أَتَاتُ عِندَهُمُ كُليَّةٌ ٨٠ بَنَوْا عليها صُورًا جُزْئيةً

## [ القواعد الفرعية الأربعون ]

[1] اَلاِجْتِهادُ باجْتهادٍ ما انتَقَضْ ٩٠ [٢] غَلِّبْ حَرَامًا إِنْ مَعَ الْحِلِّ عَرَضْ [١] وَيُكْرَهُ الإِيشارُ فِي فِعْلِ القُرَبْ ١٠ وإِن يَكُنْ فِي غيرِها فَهْوَ يُحَبْ [٣] ويُكْرَهُ الإِيشارُ فِي فِعْلِ القُربُ ١٠ وإِن يَكُنْ فِي غيرِها فَهْوَ يُحبْ [٤] ومَا تَرَى التابِعَ فَهْوَ تابِعُ ١١ [٥] تَصَرُفُ الإمامِ منا واقِعُ

على رَعيَّةٍ بِمَحْضِ الْمَصْلَحَةُ ١٢ [٦] وشُبْهةٌ لِحَدِّنا مُزحزحَةُ [٧] واخْرُ لا يَدخُلُ مِلْكًا فِي يَدِ ١٣ [٨] وكُلُّ ماكان حَرِيمًا اعْدُدِ في حُكم ماكان له حَريمًا ١٤ [٩] وكالُّ أمرَين مَتى أُقِيما بينهما اتِّكادُ جِنس وفُقِدْ ١٥٠ بينَهما اختِلافُ مَقصُودٍ يَرِدْ فَ أَدْخِلَنَّ وَاحِدًا فِي الآخَرِ ٦٦، وغير هذا عُدَّه فِي النادر [١٠] وعَامِلِ الكَلامَ بالإعمَالِ ١٧ فإنه أَوْلَى مِنَ الإهمالِ [١١] إِنَّ الْخَرَاجَ بِالضَّمانِ يَجِبُ ١٨ [١٢] ومِنْ خِلافٍ الْخُرُوجُ يُندَبُ [١٣] والدَّفْعُ أولى عِندهمْ مِن رَفْع ١٩ [١٤] وبالْمَعَاصي لا تُنِطْ بالشَّرع رُخْصتَهم [٥٦] ورُخْصةٌ بالشكِّ لا ٢٠ تُناطُ [١٦] والرّضَى بشَيءٍ فُعِلا رضًى بِما مِنه إذا تَولَّدَا للهُ اللهُ واللهُ [١٨] وليسَ للسَّاكتِ قولٌ ثَبَتا ٢٢ [١٩] وما تَرَى أكثرَ فِعْلا قَدْ أتَى فإنه أكثرُ فَضْلا [٢٠] ونَرَى ٢٣ تَعْدِيَاةً أفضَالَ مِمَّا قَصُرا [٢١] والفَرْضَ فاجْعلنَّه ذا فَضْل ٢٤ ،على الذي فَعَلْتَه مِنْ نَفْل [٢٢] فَضيلةٌ تعلَّقَتْ بِذاتِ ٢٥، عِبدادةٍ أفضل مِحَّا تَاتى بِحَسَبِ الزَّمَانِ والْمَكانِ ٢٦ [٢٣] وكالُّ شيءٍ واجِبِ الإِتيانِ لم يَتركوا إلا لِواجِبِ [٢٤] وما ٢٧، أوجَبَ مِنْ أمرين أمْرًا أعظَمَا بِجِهَ فِي الْخُصِ وَصِ لَا لِأَذْوَنَا ٢٨ بِجِهَ فِي العُمومِ مُوجِبُ لنا

[٢٥] وثابِتُ بالشَّرْعِ فليُقَـدَّما ٢٩، على الذي بالشَّرطِ [٢٦] ما قَدْ حَرُما مُستَعْمَلاً فبِاتِّخَاذٍ يَحْرُم ٣٠ [٢٧] ما حَرُمَ الأَخْذُ له فحَرَّمُوا عَطاءَه [٢٨] المَشْغُولُ ليس يُشْغَلُ ٣١ [٢٩] مُكَبَّرٌ تَكبِيرَه قَدْ حَظَلُوا [٣٠] مُستَعْجِلٌ للشيءِ قبلَ آنِ ٣٢ مُعاقَـبُ بالفَـوْتِ والْحِرْمِانِ [٣١] النَّفْلَ مِنْ فَرْضِ نَراهُ أَوْسَعَا ٣٣٠ [٣٢] وِلايةٌ خَصَّتْ متى ما تَقَعَا أَوْلَى مِنَ الولاية التي تَعُمْ عُكْمُ [٣٣] لا تَعتَبِرْ بالظنّ إنْ خَطًا يَقُمْ [٣٤] الإشتغالُ بِسِوَى الْمَقْصُودِ ٣٥، يُعَـدُ إعراضًا عَن الْمَقْصُودِ [٣٥] لا يُنكَرُ الذي به قَدِ اختُلِفْ ٣٦٠ إنكارُ مُجْمَع عَلَيْهِ قَدْ أُلِفْ [٣٦] قَويُّهُم علَى ضَعِيفٍ دَخَلا ٣٧، والعَكْسُ لا يَـدْخُلُ فَهْـوَ حُظِـلا [٣٧] وفي الوسائل الجُميعُ اغتَفَرُوا جمه مَا لَيسَ في مقاصِدٍ يُغْتفَرُو [٣٨] وما تَرَى مِنْ كُلّ ما مَيْسُورِ ٣٩ فليسَ بالسَّاقطِ بالْمَعْسُورِ [٣٩] وكالُّ ما ليسَ لِتبعيض قَبِلْ مُعَمَّ فيه اختيارُ البَعْض كالكُلِّ جُعِلْ إسقاطُ بَعْضِه كَكُلِّهِ اعتُهِ الْمُ اللهِ المِلْمُلِي اللهِ اللهِ المِ مَع الغُرُور ومَع الأسباب ٢٦ وذا خِتامُ النَّظم لِلْكتاب مُحَمْدِلاً مُصَلِيًا مُسلِّمًا مُعَلِمًا مُعَلِمًا مُعَلِمًا بَرْدُ نَظمٍ مِنْ كِتابٍ خُتِمَا